(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun **e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X**

Welfare Economics Among the Theoretical Propositions of Economic Schools and the Ideology of Social Democracy[1]

Dr. Maha Kareem Ali Mohammed
Al Qadisiya General Directorate of Education,
Ministry of Education, Iraq.

اقتصاد الرفاه بين الطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية وايديولوجية الديمقراطية الاجتماعية

م.د مهى كريم علي محمد
المديرية العامة لتربية القادسية, وزارة التربية, جمهورية العراق.

DOI:10.37648/ijtbm.v13i02.001

Received: 07 March 2023; Accepted: 01 April 2023 ; Published: 30th April 2023

ABSTRACT

The study aimed at the intellectual and theoretical analysis of the concept of welfare economics and to stand on the theoretical and analytical views and standards on which economic schools, the ideology of social democracy and the theorists of welfare were based on what constitutes welfare and how to achieve it. As for the importance of the study, it is to stand on these theoretical theses of economic schools and their policy to achieve a welfare economy and to know the criteria that provide the ability to measure whether the economic proposals and theses that have been developed have worked to improve the welfare of society. The problem of the study is the difference in the theoretical proposals of the economic schools in their vision to reach the welfare economy and achieve social welfare, and the difference is not a descriptive difference, but it includes different methods in seeing and understanding human behavior, and the most important results of the study are the focus of most contemporary welfare economists on the fact that effective markets do not necessarily achieve the greatest social benefit. Markets are not capable of self-regulation but require the regulatory role of the state. That the mixed ideology is the path to prosperity and glorification, such as social democracy, which was based on a new reform policy and a human-centered boom in the existing institutions. It included specific and measurable goals, such as the fair distribution of income and wealth. Thus, social democracy was unique in reaching and achieving a welfare society through the role of the state and its effective policy, by managing and providing welfare services in a better way, and that this transformation is a measure commensurate with the process of deepening and strengthening democracy. The study presented the most important recommendations to reach to a welfare society, then, the corrective interventional role of the state must be supported along with the work of the market and the adoption of the ideology of social democracy. Governments and institutions in all countries of the world should adopt new ways of thinking and actively participate in creating systems that will achieve real progress towards a more prosperous and prosperous world.

Keywords: *Welfare Economics; Social Welfare; Economic Balance; Social Democracy.*

[1] *How to cite the article:* Mohammed M.K.A. (April 2023); Welfare Economics Among the Theoretical Propositions of Economic Schools and the ideology of social democracy, *International Journal of Transformations in Business Management*, Vol 13, Issue 2, 1-23, DOI: http://doi.org/10.37648/ijtbm.v13i02.001

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التحليل الفكري والنظري لمفهوم اقتصاديات الرفاه والوقوف على الآراء النظرية والتحليلية والمعايير التي استندت اليها المدارس الاقتصادية وأيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية ومنظري الرفاه في شأن ما يكوّن الرفاه وكيفية تحقيقه . أما بالنسبة لأهمية الدراسة هو الوقوف على هذه الأطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية وسياستها لتحقيق اقتصاد الرفاه ومعرفة المعايير التي توفر القدرة على قياس ما اذا كانت المقترحات الاقتصادية والطروحات التي وضعت عملت على تحسين رفاهية المجتمع , أما مشكلة الدراسة اختلاف الطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية في رؤيتها للوصول إلى اقتصاد الرفاه وتحقيق الرفاه الاجتماعي , وليس الاختلاف اختلاف وصفي أنما تضَمن طرائق مختلفة في رؤية السلوك البشري وفهمه, واهم نتائج الدراسة تركيز معظم اقتصادي الرفاه المعاصرين على ان الأسواق الفعالة لا تحقق بالضرورة أعظم منفعة اجتماعية. ، فإن الأسواق ليست قادرة على التنظيم الذاتي ولكنها تتطلب الدور التنظيمي للدولة. وان الأيديولوجية المختلطة هي سبيل الوصول للرفاه وتعظيمة كالديمقراطية الاجتماعية التي قامت على سياسة إصلاح جديدة وطفرة متمحورة حول الإنسان في المؤسسات القائمة. وتضمنت أهدافًا محددة وقابلة للقياس ، مثل التوزيع العادل للدخل والثروة .وبذلك تفردت الديمقراطية الاجتماعية بالوصول وتحقيق مجتمع الرفاهية من خلال دور الدولة وسياستها الفاعلة ,بإدارة وتقديم خدمات الرفاهية بشكل افضل, وان هذا التحول هو أجراء يتناسب مع عملية تعميق الديمقراطية وتعزيزها وتقدمت الدراسة بأهم التوصيات للوصول إلى مجتمع الرفاه اذا لابد من الدور التصحيحي التدخلي للدولة إلى جانب عمل السوق واتباع أيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية. كما ينبغي على الحكومات والمؤسسات في جميع دول العالم ان تبني طرق جديدة في التفكير والمشاركة بفاعلية في ابتكار أنظمة من شأنها تحقيق تقدم حقيقي نحو عالم اكثر رفاه وازدهار

الكلمات المفتاحية, اقتصاد الرفاه, الرفاه الاجتماعي , التوازن الاقتصادي, الديمقراطية الاجتماعية.

المقدمة: لاقتصاديات الرفاه أهمية تسعى إلى تحقيقه دول العالم في الوقت الحالي للوصول إلى نتائج اجتماعية واقتصادية مفيدة للمجتمع وبالتالي الوصول إلى تعظيم الرفاه وخلق دول الرفاه , لان المجتمع الديمقراطي الحديث وضع الأنسان في المركز ويعتبر كرامته قيمه عليا , يشمل في طياته حق كل أنسان في العيش الرغيد في ظل ظروف حياه معقوله ولائقة , لذا يسعى الجميع في الوصول وتحقيق الرفاه أي ان يعيش الفرد برفاه ولا يقتصر الرفاه على الطريقة التي نعيشها فحسب بل يعني بالطريقة التي نظن ان الأخرين يجب ان يعيشوا فيها , وهذا يمكن تقويمه وفقاً لمعايير الحياه اليومية وسيرها وعلى نحو اكثر تجديداً على مدى تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص . لذا اختلفت السياسيات وتنوعت الطروحات

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

والآراء في تحقيق اقتصـــاد الرفاه, فالاختلاف المنهجي وفر فرصـــة لمقارنة النظريات الاقتصـــادية المختلفة للرفاهية وطروحاتهم في التخصيص الفعال للموارد وتقييم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية.

هدف البحث: هدفت الدراسة إلى

- الوقوف على مسار الأطروحات النظرية لا راء المفكرين والمدارس الاقتصادية حول اقتصاد الرفاه
- الإســهام في بناء أشــكالي وتاريخي للتصــورات والأفكار التي رافقت اقتصــاديات الرفاه والأســس النظرية المرتبطة بطروحات المفكرين الاقتصاديين
- يساعد على اجتراح تحليلات وتفسيرات عن أهمية اقتصاد الرفاه ودوره في تحقيق الرفاه الاجتماعي مما يغني ويعمق التصورات ويطور أدوات الفهم والتفسير والتحليل.
- الوقوف على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية الذي اسهم في الوصول إلى اقتصاديات الرفاه وتعظيم الرفاه وصولاً إلى دول الرفاه وتحقيق دول الرفاه

أهمية البحث : تقديم مساهمة في هذا الموضوع للوقوف على السياسات الاقتصادية ومعرفة المعايير التي توفر القدرة على قياس ما اذا كانت المقترحات الاقتصادية والطروحات التي وضعت عملت على تحسين رفاهية المجتمع. إضــافة إلى توضــيح الفرق في الســياســات المتبعة من قبل مدارس الفكر الاقتصــادي وأيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية في الوصول إلى الرفاه وتعظيمه وتحقيق مجتمع الرفاه

مشــكلة البحث : اختلاف المدارس الاقتصــادية في رؤيتها للوصــول إلى اقتصــاد الرفاه وتحقيق الرفاه الاجتماعي , وليس الاختلاف اختلاف وصفي أنما تضَمن طرائق مختلفة في رؤية السلوك البشري وفهمه, منهم من يسعى إلى لتطبيق اقتصاد السوق باعتبار المنافسة الطريق لتحقيق الكفأة الاقتصادية , ومنهم من يؤكد على دور الدولة لتحقيق تكافؤ الفرص والعدل باعتبار ان الأســواق لا تحقق تعظيم الرفاه ولا تصــل للرفاه الاجتماعي.

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية أساسية هي :-

- ان اقتصاد الرفاه مطلب أساسي تسعى كل الأنظمة الاقتصادية لتحقيقه.
- يختلف تحقيق اقتصاد الرفاه باختلاف السياسات الاقتصادية التي تختلف باختلاف فلسفة وفكر النظام الاقتصادي القائم.
- أيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية هي الطريق الصحيح لتحقيق وتعظيم الرفاهية

منهجية البحث : اســتخدام المنهج الوصــفي , من خلال وصــف طروحات كل مدرســة من المدارس الاقتصادية وأراءها و وسياساتها الاقتصادية المتبعة للوصول إلى اقتصاد الرفاه.

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

هيكلية البحث: انقســـم البحث إلى ثلاث مطالب اذا تناول المطلب الأول ماهية اقتصـــاد الرفاه , وتناول المطلب الثاني الطروحات النظرية للمدارس الاقتصـادية في اقتصـاد الرفاه في حين اختص المبحث الثالث بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية وسياستها.

المطلب الأول: ماهية اقتصاد الرفاه

1- مفهوم اقتصاد الرفاه:

هو احد فروع الاقتصـاد الذي يحلل تأثير تخصـيص الموارد والسـياسـات والإجراءات الاقتصـادية على رفاه الناس, يتعلق هذا بشكل مباشر بدراسة الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل، وكذلك كيفية تأثير هذين العاملين على الرفاه العام للأشـــخاص في الاقتصـــاد. لذا يعد التخصـــيص الفعال للموارد وتوزيع المخرجات الاقتصـــادية هي مفاهيم حيوية في هذا المجال. كما اعتبر اقتصـــاد الرفاهية جزء من الاقتصـاد المعياري المسؤول عن توجيه النظام الاقتصـادي نحو الرفاهية الاجتماعية ,أي انه العلم الذي يدرس الطريقة المثلى لتنظيم الاقتصـاد من اجل اختيار النظام الاقتصـادي الأكثر تعزيزاً للتنمية البشرية (cropsey,1995,118). كما يهتم بدراســة النظم المتعلقة بتوزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق اكبر قدر من المنفعة الاجتماعية, وتسـتدعي هذه السـياسـات التدخل لتشـجيع المشـروعات المنتجة, وعدالة التوزيع عن طريق الضـرائب مما يزيد من الإنتاج ومن إشـباع الحاجات (O'Connell, 1982,9),أي انه يركز بشـأن الوصـول إلى الموارد للوصـول إلى تعظيم الرفاه وتحقيق الرفاه الاجتماعي الذي يعرف انه رخاء الجميع لكن بوجه الخصوص قطاعات السكان الأفقر حالاً(دالي, 2015 , 25).

2- أهمية اقتصاد الرفاه

ا نه يدل على أهمية الاســتخدام الأمثل للموارد النادرة لتلبية الاحتياجات البشــرية. و يفضــل رعاية هيكل السـوق الذي يغذي كحد أقصـى فائض المسـتهلك وفائض المنتج , اذا يتناول توزيع السـوق وتأثيرها على جميع طبقات المجتمع. ألا انه يدرك بأن النتائج التوزيعية لعمليات الســـوق لا تكون متوافقة مع قواعد العدالة التي يتبناها المجتمع نفســـه , لذا يســـعى إلى معالجة المشـــكلات المتنوعة وحلها من خلال التخصـــيص الأمثل , اذ انه يلقي نظرة ثاقبة على المالية العامة لغرض تحليل التكاليف والفوائد ، وتأثير السـياسـات الحكومية, إضـافة إلى تحديد أولويات السـياسـات والأدوات لتوجيه النظام للحفاظ على التوازن, عن طريق سياسات قادرة على تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية للمجتمع. أي إنه يدل على أهمية تدخل الحكومة وقوى السوق غير المرئية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد (Besley,2002,3)

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

3- أهداف اقتصاد الرفاه

يسعى هذا النوع من الاقتصاد إلى تعظيم الموارد , وتحقيق التوازن الاقتصادي العام الذي يعني عدم وجود اختلال بين حجم الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع وبين حجم الاحتياجات الفعلية لا فراد هذا المجتمع بهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية التي ينتج عنها تحسين لرفاهية المجتمع عند حصولهم على العيش الكريم , وتقليل التفاوت بين الطبقات وفئات المجتمع, ويكون ذلك من خلال الاتي: (بله,2019, 592).

أ- إعادة توزيع الدخل وبلوغه درجة معينة من العدالة الاجتماعية ويكون ذلك من خلال دور الدولة في فرض الضرائب وتوزيعها من الأغنياء إلى الفقراء , ومن خلال التوزيع وفقاً لدورة حياة الأنسان من مخصصات أطفال, ومخصصات عجز, وتوزيع من خلال المخاطر التي يتعرض له الفرد من حوادث عمل وضمان صحي .

ب-تحقيق اقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية , مع تعظيم الإنتاج بموارد محدودة معينة

ت- تحسين توزيع السلع والخدمات المنتجة لغرض الوصول للمنفعة الكلية في المجتمع

ث-التركيز على قانون الندرة لتلبية الاحتياجات غير المحدودة للمجتمع . ولغرض تحقيق هذه الأهداف لابد من سلسلة من الخطوات الضرورية إضافة إلى وضع المعايير التي تقوم على أدوات اقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي المطلوب الذي يصل بالمجتمع إلى الرفاهية الاجتماعية ومن بين هذه الخطوات والمعايير الاتي

- الدور التدخلي للدولة بما يعزز العمالة الكاملة, وتوفير السلع والخدمات الاجتماعية للمجتمع
- دور الدولة ومسؤوليتها في الحفاظ على الحد الأدنى من الظروف المعيشية,
- إعادة توزيع ثروة البلاد ودخلها لتحقيق مجتمع اكثر مساواة

4- نظريات اقتصاد الرفاه:

ان أساس وماهية نظريات الرفاه بدأت من تطبيق نظرية المنفعة في الاقتصاد الجزئي, أي ان يسعى الأفراد إلى تعظيم منفعتهم من خلال أفعالهم وخياراتهم الاستهلاكية، وتفاعلات المشترين والبائعين من خلال قوانين العرض والطلب في الأسواق التنافسية مما ينتج عنها فائض لكل من المستهلك والمنتج. وشكلت المقارنة الاقتصادية الجزئية لفائض المستهلك والمنتج في الأسواق في ظل هياكل وظروف السوق المختلفة نسخة أساسية من اقتصاديات الرفاهية. التي جاءت لغرض الوقوف على ماهية وطبيعة هياكل السوق وترتيبات الموارد الاقتصادية عبر الأفراد والعمليات الإنتاجية التي ستزيد من إجمالي المنفعة الإجمالية التي يتلقاها جميع الأفراد أو ستزيد من إجمالي فائض المستهلك والمنتج في جميع الأسواق. وبذلك سعى اقتصاد الرفاه لمعرفة الحالة الاقتصادية التي ستخلق أعلى مستوى شامل من الرضا الاجتماعي بين (Chipman, John S,1987,550)وارتبط اقتصاد الرفاه بنظريتين رئيسيتين هما

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

أ- الأولى هو أن الأسواق التنافسية تسفر عن نتائج باريتو الفعالة التي سوف نتطرق لها لاحقاَ

ب- والثانية هو أنه يمكن تعظيم الرفاهية الاجتماعية عند توازن بمستوى مناسب من إعادة التوزيع.

المطلب الثاني : الطروحات النظرية للمدارس الاقتصادية في اقتصاد الرفاه

أولا: المدرسة الكلاسيكية واقتصاد الرفاه

ابرز منظرين اقتصاد الرفاه في المدرسة الكلاسيكية كانت على يد كل من آدم سميث الذي كانت أساس أفكاره النظرية هو دور المصلحة الخاصة و الدافع الشخصي لضمان الصالح العام , وجيرمي بنتام وجون ستيوارت مل التي ربطت وجهات نظرهم بالنفعية والتي ترى ان رفاه الفرد يزداد اذا ما افسح له المجال في الارتقاء إلى مستوى اعلى في سلم التراتيب الخاصة المتعلقة بخياراته المعيشية .

1-: آدم سمث (1723-1790) Adam smith

لعب آدم سمث دورا هاما في تحقيق اقتصاد الرفاه , حيث اعتبر الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضا في ارتقاء المصلحة المجتمعية ككل فعندما يزيد العائد الشخصي لفرد ما فأنه يساهم في زيادة العائد الإجمالي للمجتمع , و بالتالي يستفاد الاقتصاد بأقصى كيفية ممكنة و تتحقق المنفعة العامة(حنان,2007, 30), وافترض سمث ان التوزيع بواسطة يد السوق الخفية يخلق محفزات اكثر مما يخلقه أي شكل من أشكال التخطيط المركزي وارتأى سمث بثلاث منابع للوصول إلى الرخاء الاقتصادي العام الذي يحقق رفاهية المجتمع وهي (Aronsson,2007,7)

- الطموح نحو المنفعة الذاتية والملكية (فالمصلحة الذاتية في نظر ادم سمث هي القوة المحركة التي تدفع الأفراد للعمل الذي يحقق لهم الربح الذي يسعون ورائه)
- تجزئة العمل والتخصص(اللذان يحفزان القوى الإنتاجية في العمل ويحسنها)
- تجارة ومنافسة حرتان(التجارة وسيلة لزيادة الثروة بشكل عام والمنافسة تؤدي دورها في توفير السلع التي يحتاج اليها المجتمع بالكميات التي يرغب فيها و بالأسعار التي على استعداد على دفعه وكلاهما يرفعان من الإنتاجية) وهذه المنابع تكون مصدر للثروة وزيادته لجميع الأطراف المتعاملة وليس وسيلة للكسب على حساب الغير.

ولكي تسهل الدولة هذه الألية لابد ان تدع للسوق اكبر حيز من الحرية . وربط سمث التدخل الحكومي بفقدان رفاهية الأفراد , أو على الأقل تقليل مستويات نشاطهم الاقتصادي من خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى عادة ما تكون غير مستحقة (حطاب , 1998, 2) . ومن هنا استنبط ما يسمى بمبدأ (دعة يعمل دعه يمر) أي حصر مهام الدولة بوظائف محددة لان ما لدى الأمة من عناصر انتتاج سيوجه بشكل آلي و حتمي نحو تحقيق الغايات و الأهداف التي يمنحها الناس القيمة الاسمى (بالتر ,2014, 23). و اعتبر الرفاه هو زيادة الثروة أو خلقها أما

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

مصـدرها فهو عوامل خلق ذلك القدر من الناتج الذي يتحقق بموجبه الرفاه ، ولابد من عوامل مسـتديمة لخلقه(البطراوي , 2017 , 122), واعتبر عجلة التطور الذي يســـوق المجتمع للرفاه هو تراكم راس المال مع التفوق النســبي لهذا التراكم على النمو الديموغرافي الذي يؤدي إلى الارتفاع في مســتوى كل من الأجور والأرباح في نفس الوقت(الببلاوي , 1995, 53)

2- جيرمي بنتام :1748- 1832 (Bentham):

ينظم بنتام إلى سـمث حول إشـكالية التناغم الطبيعي بين المصـلحة الشـخصـية والعامة و منها كلما زادت المنفعة زادت الســعادة ، أي ان الرفاه يتحدد بواســطة دالة المنفعة العامة المتزايدة , و يؤكد على ان الثروة تحتل مكان الصدارة لأنها تهيئ للإنسان أسباب اللذات الأخرى (الطويل, 1953, 126) . أما للوصول إلى مســـتوى عال من الرفاهية اعتقد بنتام ان هناك عاملين في غاية الأهمية ,هي الدولة المســـتنيرة و المواطنة أولا , اذ انه عندما يتحرر المواطن مع مزيد من الإصـلاحات الديمقراطية فانة سيكون عقلانيا في اتخاذ خيارات رشـــيدة , والعامل الأخر هو التحســـين التدريجي في مســـتوى التعليم يعزز رفاهية المجتمع(كاظم,2018, 32), وحدد بنتام للدولة مهام هي حماية الأخرين الذين لا تتوفر لهم الوســائل اللازمة لإعالة انفســـهم من خلال العمل إضـــافة إلى تقديم الدعم الكافي للحد من عدم المســـاواة الطبيعية في حالة الفقر المدقع ،

(Tusseau ,2014,3) . وبذلك اعلن بأن حدود تأثير الدولة يكمن بتحقيق الطمأنينة والمساواة وتحقيق أعظم سـعادة لأكبر عدد ممكن من مواطنيها, أي أنها دعوة للحكومات لتحقيق اقصـى قدر من مجموع أو متوســط صـــافي الســعادة أو الرفاهية لرعاياها (Hart,2007, 829). واعتبر ان التفاوت في الثروة يقابله تفاوت في أسـباب السـعادة والرفاه لكن فائض السـعادة عند الفرد لا يتسـاوى مع فائضـة من الغنى, وتفاوت ملكية المواطنين لا يؤدي إلى زيادة كمية السـعادة عند المجتمع , وبذلك يتطلع بنثام إلى السـعادة القصـوى عن طريق توزيع الثروة بالتســاوي وهو شـرط ضـروري لتحقيق غاية الرفاه لكن لا يمكن تحقيقه لا نها تجر إلى أخطار سياسية جسيمة(الطويل,1953, 127)

3- : جون ستيوارت مل 1806-1873 (John stuartmill)

هيمن على اقتصـاد الرفاه لدى الكلاسـيك مقاربه واحدة هي النفعية ,التي برز لها بصـورتها الحديثة جيرمي بنتام و حمل لواءها علماء اقتصـاد منهم جون ستيوارت مل حيث احل للسـعادة مكانة فريدة في الأهمية في تقييم صـلاح الحال وعملت بالتالي كأساس للتقييم الاجتماعي وتوجيه السياسة العامة وقد ظلت النفعية مدة طويلة جدا اسبه بنظرية رسمية في اقتصـاد الرفاه(سن, 2010 , 390) و قد نظر ستيوارت إلى الفرد من خلال المجتمع و بهذا كان إخضـــاع المنفعة الفردية للمنفعة العامة على عكس ما جاء به بنتام الذي نظر إلى المجموع من خلال مطالب الفرد , وبهذا عكس ستيوارت ما جاء به بنتام اذا أوجب على الفرد ان يسعى لتحقيق منفعة المجموع و بنفس الروح التي يسعى بها لتحقيق منفعته الشخصية ، فاحترام مصلحة المجموع

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

حتى رفعها فوق مصلحة الأفراد واعتبر قيمة التضحية ليست في ذاتها وانما هي وسيلة لتحقيق سعادة الأخرين (توفيق الطويل , 1953 , 153) واعتبر ان المحرك الرئيسي للبشرية هو سعي الفرد لتحصيل السعادة و الحصول على كل ما يحتاجه من سلع و خدمات و أشياء أخرى من شأنها ان تحقق له اقصى المنافع على ان يتلاشى كل ما يعترضه من معوقات حكومية أو اجتماعية ورفع شعار اكبر سعادة ممكنة لا كبر عدد ممكن وان تعظيم السعادة يتم بواسطة استغلال العوامل المؤثرة التي تساعد في تحقيق اقصى المكاسب باقل التكاليف الممكنة و ينبغي ان ينظر الأثر الكلي لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي على مستوى الأفراد و المجتمع فكلما كان عدد ما ينتفعون من ذلك النشاط اكبر نجح المجتمع في الوصول إلى السعادة بنسبه اكبر (الموسوي, 2016, 71-72) وان غاية الحكومة تنمية السعادة الإنسانية وان تحقق السعادة القصوى لمواطنيها من خلال تكافؤ الفرص وان تضمن لكل فرد اكبر قدر ممكن من نتاج عملة (توفيق الطويل , 1953 , 153) , وحذر سيتورات من مغبة التدخل الحكومي في الية السوق إلى انه في نفس الوقت اكد على دور الدولة المؤثر في الحد من تفاوت الدخول وشخص ذلك بثلاث سياسات للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي ,تمثلت هذه السياسات أولا بضريبة الدخل المقدرة بشكل عادل.و ضريبة الميراث. وسياسة لتقييد الاستهلاك(الموسوي,2016, 72) و هنا ظهر مفهوم دولة الرفاهية التي يمكن للحكومة عن طريقها تخطي السوق لتؤمن المواطنين من أية احتمالات فجائية قد تحدث و توفر الحد الأدنى من مستويات المعيشة لا فراد المجتمع(مل ,2015, 116)

4- : نظرة تقويمية لاقتصاد الرفاهية عند الكلاسيك

استخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون المنهجيات الديناميكية والمعيارية ,اذ تأثرت النظريات الكلاسيكية بفكرة "اليد الخفية" وان الرفاهية الاجتماعية يمكن أن تتوسع في النقطة التي يتم فيها التمتع بأعلى مستوى من السعادة لا كبر عدد ممكن من الناس ,كانت أفكار الكلاسيكيين عبارة عن مزيج من الجوانب النوعية والكمية ، والتي يصعب قياس البعض منها . اذا رأت هذه المدرسة ان التوسع المتسارع في الثروة واتباع الرغبات أمورا أساسية للرفاهية الإنسانية , ويرى ان المبادرة الفردية في غياب دور هام للحكومة والمنظومة القيمة الاجتماعية يؤدي تلقائيا و دون قصد منه إلى تحقيق الصالح العام(العوران, 2014, 30) أي ان الأساس النظري للرفاه نشأ على أساس الفلسفة الفردية و كذلك الفلسفة النفعية حيث ترى الفلسفة الفردية ان الفرد هو مصدر الأحكام بينما الفلسفة النفعية ترى الفرد كائناً ضالته اللذة , يسعى إلى تحقيق اقصى قدر ممكن من اللذة وادنى قدر ممكن من الألم. فالنهج الكلاسيكي ارتكز في تحليله على الفصل بين الناحيتين المادية و الروحية أي أنها تجاهلت الناحية الروحية أو الأخلاقية في التحليل مما انعكس ذلك على أدوات التحليل للرفاهية (منتصر , 20,2003) أي انه نظام مادي خالص اخذ فيه الأنسان منفصلا عن مبادئه محدود بالجانب النفعي من حياته المادية فالجو الاجتماعي انفصل عن كل علاقة خارجة عن حدود المادة و المنفعة و من جراء هذا أعلنت المصلحة الشخصية كهدف اعلى و الحريات جميعا كوسيلة لتحقيق تلك

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

المصلحة (الصدر, 2004, 18) أي ان ما جاءت به الرأسمالية فكرياً و نظرياً هو توظيف مفهوم الأنسان الاقتصادي و علميا على خلق النزعة الاستهلاكية و من ثم المجتمع الاستهلاكي(اولريش, 2010, 17) فقد كان التيار الفردي بارزا في النهج الرأسمالي و هو يشكل فكرة (الرفاه العام أو الاجتماعي) باعتبار ان الأشخاص وحدهم قادرون على ممارسة الرفاه لذلك يعامل الرفاه و عدالة التوزيع على انهما منفصلان تماما(Barry, 1990,18). لذلك ترى ان الفقراء هم مسؤولين عن مساعدة الفقراء ألا من باب العطف و الإحساس أي ان منهجهم في الرفاهية مبني على أساس مساعدة الفقراء دون ان يمس ذلك إشباع الأغنياء أي انحصرت طرق علاجهم للفقر في محاولات لا تمس الفقر من جذوره(منتصر,2003, 21).

ثانياً: المدرسة النيوكلاسيك (الحديون) واقتصاد الرفاه

ان الاقتصاديين من المدرسة الحدية قاموا بالتحليل الشامل لموضوع الرفاه, حيث أوجد ليون والراس مفهوم المنفعة الحدية, أما الفريد مارشال وضع العلاقة ما بين الرفاهية والثروة , بينما فيلفريدوا باريتو و أرثر بيجو حللوا الرفاهية من حيث تخصيص المواد وكفاءتها بشكل افضل . حيث أسس منظورا المدرسة الحدية مفهوم المنفعة الحدية أي ان اقصى منفعة أو انتتاج في ظل محدودية عوامل الإنتاج يتحقق عنه تعادل القيم الحدية (المصري, 2012, 16)

1-ليون والراس (1834- 1910) Leon Walers

يعد والراس الممثل الرئيسي لهذه المدرسة , وتكمن أهميته في تحديده للتوازن الاقتصادي العام الذي ينتج عنه الياً الحد الأقصى من الرفاهية اذ انه يرى ان النشاط الاقتصادي يشكل نوعا من الألية المؤلفة من عوامل الإنتاج التي تتفاعل فيما بينها وتشكل الأثمان المتوفرة في السوق لتكن مصادر لمداخل عوامل الإنتاج. أي ان التوازن يتحقق وفقا لمناورة والراس في ظل المنافسة التامة , من ان المستهلكين يعظمون منفعتهم الكلية والمنتجين يقللون إلى اقصى حد تكاليف الإنتاج للحصول على الربح , ومالكي الموارد يبيعون خدماتهم ويتم الوصول إلى الأسعار التي تؤدي إلى التوازن بالتجربة والخطأ(الخاقاني, 2017,) . ومن خلال المبدأين أعلاه يضمن تحقيق العدالة والمساوة للأفراد أي تكافؤ الفرص , فحسب والراس ستمثل هذه النظرية حلا للمشكلة الاجتماعية فيصبح التفاوت بين الأفراد عادلا لا نه نتيجة لخياراتهم , وأيضا لا نه من خلال التوزيع الأولي للثروة وتكافؤ الفرص ستختفي الأسباب الهيكلية لسوء المستوى المعيشي لكنه لن يتحسن بشكل كافي, لان العدالة تساهم في حل المشاكل الاجتماعية وتترك المشاكل الفردية التي لا يمكن تجاوزها كالشيخوخة والمرض والحوادث , لهذا يضع مبدأ ثاني لتنظيم العلاقات الإنسانية وهو التأمين , ويقر والراس انه سيكون هناك دائما مرضى ومعاقين وهؤلاء فقط من يعتبرهم فقراء, لهذا لم يبقى سوى مبدأ ثالث لتنظيم المجتمع وهو الإحسان , وهو السبيل الأخير لمحاربة هذه الأوضاع (بوشوشة, 2016, 15) . وبذلك يرى والراس ان تدخل الدولة لا يتعارض مع المنافسة بل هو مكمل لها , أي لابد من تدخل الدولة كي تحمي المنافسة الفردية من هجمة الاحتكار, مما

يجعله لا يحيد عن مبادئ الكلاســيك وكذلك فانه يرى ان تتدخل الدولة في تكفل التعليم وتكوين العمال وتحديد الأجور للوصول إلى مجتمع الرفاه(G Medema,2013,198) . واعتبر المنافسة الحرة "آلية ذاتية التنظيم لإنتاج الثروة الاجتماعية,. ووضـح تدخل الدولة في حال نجاح أو فشل المنافسة الحرة , فعندما لا تنجح المنافســـة الحرة ، تتدخل الدولة لتحل محلها. وعندما تكون المنافســـة الحرة ممكنة ، تتدخل الدولة لتنظيمها ولتأمين شـــروط وظروف عملها , مكن والراس اقتصـــاد الرفاه من خلال دور الدولة في تمكين النقابات وتشريعات العمل, في حين ان المنافسة الحرة لابد ان تصاحب التجارة الحرة (Jean,2022,47)

2 – الفريد مارشال (1842 – 1924) Alfred Marshal

وتكميلا لا عمال الحدين برز كل من مارشــال وباريتو وبيجو من مفكري اقتصــاديات الرفاهية , حيث ربط مارشال الاقتصاد بالرفاه. أي انه يرى بان الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية , (عبد ربه, 2013, 10) كما أكد على دراسة رفاهية الفرد المادية التي يحصـل عليها من دخله , وحدد مارشـال الجانب المادي وتأثيره في تحقيق الرفاه نتيجة لتعديل التوزيع الاجتماعي, أي ان نفس المبلغ من المال يعطي سعادة اعظم للفقير مما يعطيه للغني مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الكلية بسـبب تعديل التوزيع الاجتماعي لصـالح الفقراء وصـولا لنقطة تسـاوي المنافع الحدية لجميع المواطنين , وينبثق الدفاع عن سـياسـات إعادة التوزيع الاقتصـادي من مبدأ المنفعة, ذلك أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو تعظيم الرفاهية الجماعية(عبد الهادي, 2013,)

3– فيلفريدو باريتو (1848– 1923) Vilfred0 Pareto

جاءت انطلاقة أخرى لمسـألة اقتصـاد الرفاه عندما اقترح باريتو معيارا للرفاهية ينص على ان أي مركز أو سياسة أو نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بمركز أو سياسية أو نشاط سابق اذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفا افضل , ولكن بشرط ان لا يوجد شخص اخر يلحقه الضرر من المركز الجديد(Laponce,2009,182) , أي انه الوضع الذي يتحقق فيه اقصى مستوى معيشي لجميع افردا المجتمع دون استثناء , بحيث ان حصل أي تغير في هذا المستوى الأمثل أدى إلى حدوث زيادة في المســتوى المعيشـــي لبعض الفئات الاجتماعية , وانخفاض للبعض الأخر ومن ثم فأن أي اختلاف يحدث عن المستوى الأمثل للإشباع سيؤدي إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع(عودة,2004, 8) . أي ان السياسة الاقتصادية تكون مرغوبا فيها عندما تجعل فردا أو أفرادا في وضع افضل من ذي قبل دون ان تجعل أحدا في وضـع أسوأ , أي ان القاعدة النظرية الثالثة لتحليل معايير الرفاه تعتمد على تحقيق عدد من الشروط الحدية المطلوبة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل السـلعي وذلك في اقتصـاد يعمل في شـروط الكفاية التامة والفعالية التنافسـية الكاملة للوصـول إلى الحد الأعلى الممكن من الرفاه لجميع افردا المجتمع , وان الوضـع الأمثل الذي يبلغه الاقتصـاد ككل يعتمد على

التوزيع الأولي للموارد الإنتاجية من جهة وعلى التوزيع النهائي للدخل بين الأفراد من جهة أخرى , اذ ان هناك وضـــع امثل يترافق مع كل توزيع للموارد , ولكن الأوضـــاع المثلى تتعدد تبعا للطريقة التي يتم بها توزيع الدخل بين الأفراد كأن تطبق الدولة ســـياســـة اقتصـــادية لتغيير التوزيع النهائي للدخل بين الأفراد (الخاقاني, 2017) . والمقصـود في كل هذه المعايير الحدية وتحقيقها هو وضـع كل موطني المجتمع على اختلاف مهنهم ومواقعهم في شـــروط متكافئة من حيث الاســـتفادة من فعالية الاقتصـــاد الوطني , وعملية التحليل تتطلب تحقق ظروف المنافسـة التامة في جانبي الإنتاج والاسـتهلاك, أي سـيادة المنافسـة في جميع أسـواق السـلع الخاصـة, ليتجه المجتمع تلقائيا لتحقيق التخصـيص الأمثل لموارد الإنتاج على الاسـتخدامات المختلفة وكيفية توزيع السـلع بين مسـتخدميها بطريقة مثلى (دحمان, 2001, 173) . واسـتنادا لذلك يبرز هنا دور الدولة في تحقيق الرفاهية وفق معيار الكفاءة. ولذلك قد تقوم الدولة بعملية المقايضـــة بين الكفاءة والعدالة , فالكفاءة متمثلة بزيادة رفاهية الفرد دون الأضـرار بالفرد الأخر, وتتمثل العدالة بتخصـيص الموارد بين الاســـتخدامات المختلفة , فاذا اختارت العدالة تنازلت عن الكفاءة أو العكس. ولغرض تحقيق افضـــل مســـتوى لرفاه المواطنين في حدود الموارد والإمكانات التكنلوجية المتاحة لدى الدولة لابد من الجمع بين المعيارين وهذا يعتمد على مدى نجاح الدولة في ذلك لا نه نادرا ما تنجح الدول في ذلك. ومن ذلك كله نســـتخلص ان المنفعة لدى باريتو غير قابلة للقياس , ومن ثم يمكن ان تســـتبدل بها المنفعة الترتيبية , فالمسـتهلك لا يمكنه قياس منافعه من السـلع لكنه يمكنه ترتيب أولوياته(المصـري,2012, 19) . وتتحقق الرفاهية أو المنفعة المثلى عندما يُسمح للسوق بالوصول إلى سعر التوازن لسلعة أو خدمة معينة، وفي هذه المرحلة يتم تعظيم فوائض المستهلك والمنتِج.

4- هيكس وكالدور

قدما الاثنين معياراً لتعظيم الرفاه من خلال ما يطلق علية مبدأ التعويض وطبقاً لهذا المبدأ فإن أي حالة أو مركز اقتصـــادي ســـيكون أكثر فاعلية من مركز آخر, إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضـــررين منه، لغرض تجنب انخفاض مسـتوى الرفاهية. وعليه فإن مبدأ التعويض يضيف شرطاً جديداً لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية التعويض؛ للمحافظة على المواقف والميزات المكتسبة، كما أنه أقل تقيداً من معيار باريتو, حيث أنه لم يستبعد إمكانية وجود أفراد يتضررون من المراكز الجديد التي احتلوها (شيحة , 1983, 102).

5 - أرثر سيسيل بيجو (1877 – 1959) Arthur Cecil Pigou

وتكميلا لا عمال الحدين تبقى المنفعة مفهوما أسـاسـيا , وللتمكن من مقارنة مسـتويات المنفعة على أسـاس مشـترك يقترح بيجو تقييم هذه المنفعة نقدا , اذ يرى انه يمكن قياس الإشـباع في السـوق من خلال المبلغ المالي الذي يكون الفرد على استعداد لدفعه من اجل الحصـول على سلعة ما ومنه الحصـول على الرفاهية الاقتصادية , وبذلك عرف الاقتصاد على انه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية باعتبارها ذلك الجزء من

الرفاهية العامة والذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود(البطراوي, 2017, 6) , ويرى بيجو ان تدخل الدولة لابد منه اذا كانت نقائص السوق تؤدي إلى اختلاف المنفعة الاجتماعية عن المنافع , إذ أنه تمكن من توفير الأرضية النظرية اللازمة لتبرير تدخل الدولة في فرض الضرائب التصاعدية, في سبيل تعظيم الرفاه على المستوى الكلي. فهو يرى أنه ما دام الإنتاج الكلي لا ينخفض بسبب هذا الأجراء (أي إجراء إعادة توزيع الدخل), فإن الرفاهة الاقتصادية تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة من الأغنياء إلى الفقراء , وذلك لان المنفعة الحدية للنقود تنخفض بزيادة الكمية وعلى ذلك فان الأسرة الفقيرة تحصل على استمتاع اكبر مما تحصل عليه الأسرة الغنية نتيجة لحدوث زيادة في الدخل وماتوره هذه الزيادة من سلع (جالبرت, 2000, 229) وما افترضه بيجو ان زيادة الرفاهية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الرفاهية العامة , فأن فرض بيجو هذا يعلق أهمية كبيرة على الرفاهية المادية كأساس لسعادة الأنسان . ووضح في حالة حدوث البطالة يتم الحد من الأجور النقدية على الأجور الحقيقية ومن ثم انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك وبالتالي في الطلب الكلي مما يؤدي إلى إعادة استيعاب البطالة, وارتبط اسم بيجو بالدفاع عن فكرة إعادة التوازن في الأسواق التنافسية التي تواجه البطالة عن طريق خفض معدل الأجور باعتبار ثمة علاقة بين مستويات الأجور ومستويات الأسعار , وبين مستوى العمالة , وهذا ما يسمى تأثير بيجو (Caglia,2015,379) . واستند بيجو في تحليله للوصول إلى الرفاهية على ثلاث سياسات تتمثل الأولى بالتدخلية لغرض تشجيع المشروعات والقطاعات الإنتاجية ذات العائد المتزايد على حساب المشروعات والقطاعات ذات العائد المنخفض. أما السياسة الثانية فهي اجتماعية كسياسة الأجور المناسبة بدلا من سياسة حد الكفاف. والسياسة الثالثة فهي ضريبية عادلة لتحقيق العائد الاجتماعي الأقصى , أي سياسة اقتصادية ضد التقلبات المالية والاجتماعية لتحقيق الاقتصاد. أما معيار رفاهية بيجو توقف على ثلاثة شروط تمثلت بكفاءة النظام أي التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية , وعدالة النظام والتوزيع العادل للدخول والذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجا, والشرط الثالث . استقرار النظام من خلال تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن (شيحة, 1993, 86).

ووضع بذلك معيارين لتعظيم الرفاهة الاقتصادية (السامرائي,2012, 198)

أ- المعيار الأول : زيادة الدخل القومي مع ثبات النصيب النسبي للطبقة الفقيرة منه فان الرفاهية الاقتصادية للمجتمع تزداد . ولكي تكون هذه الزيادة في الدخل القومي معبرة عن حدوث زيادة في الرفاهية يتعين أن تكون ناجمة أما عن الزيادة في انتتاج بعض السلع دون حدوث نقص في انتتاج سلع أخرى وذلك من خلال تشغيل موارد أو طاقات عاطلة أو نتيجة إعادة تخصيص الموارد من أنشطة أقل إنتاجية إلى أنشطة أعلى إنتاجية .

ب–المعيار الثاني : ثبات الدخل القومي , يؤدي إلى أعادة توزيع الدخل في صـــالح الطبقات الفقيرة وفي غير صـــالح الطبقات الغنية إلى زيادة الرفاهة الاقتصـــادية للمجتمع حي تصـــل الرفاهية الاقتصادية لحدها الأقصى عند تحقيق المساواة الطلقة في الدخول

6 – نظرة تقويمية لفكرة الرفاهية عند النيوكلاسيك :

من خلال الطرح الذي قدمه منظري الرفاه من الدراســـة الحدية لتحليلهم الاقتصـــادي ذو الطابع الجزئي الستاتيكي برزت العديد من العناصر الرئيسية الذي يستند عليها تفسيرهم في الوصول إلى الرفاهية ومجتمع الرفاه ومن تلك العناصر .

ان الفرد يحاول تحقيق اقصى رفاه ممكن بالنسبة لحجم الدخل المتوافر لديه , وبذلك فأن النظرية الحدية لا تتناول ألا الوسائل التي بواسطتها يسعى الفرد إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه على الرغم من ندرة السلع وبالتالي فأن هذه النظرية لا تشكل ألا تحليلا للندرة ونتائجها(بيضون, 1994, 119) , ففي اطار تحليلهم للتوازن العام كان الحديون قد طوروا نظريتهم من كونها تقتصـــر على مفهوم المنفعة الحدية للاســـتهلاك لتشمل مفاهيم أخرى اذ انهم عند مستوى معين من الموارد وانطلاقا من افتراضهم حالة السكون والمنافسة التامة يذهبون إلى تعظيم الرفاه العام الذي يعتمد على توافر عدد من الشـــروط الحدية في مجالي الإنتاج والاستهلاك ومن ثم في مجال الاقتصاد الكلي وهي الشروط التي انطلق منها باريتو في صياغة امثليته . من هنا ينطلق الحديون في دعوتهم , في اطار دولة الرفاه إلى القبول بدور الدولة الاقتصادي التصحيحي كأعاده توزيع الدخل ومعالجة حالات الفشل في السوق ما دام ذلك لا يؤدي إلى تقليل الإنتاج ولا يتضمن تهديدا لمبادئ المنافسة أو الملكية الفردية أو الحرية الاقتصادية بل من شأن ذلك ان يؤدي إلى زيادة الرفاه الكلي , ويمكن ان تكون دولة الرفاه السبيل الذي يمكن من خلاله دفع الخطر عن النظام الرأسمالي ومنعه من الانهيار(عبد, 2016, 19) . وبذلك قادت رؤية الحدين من منظور المنفعة إلى اعتبار العلاقات الاقتصادية سيكولوجية بين الأفراد والأشياء وليست اجتماعية بين الأفراد والأفراد, أما الفرص من خلق الثروة هو لا شـــباع الحاجات وصـــولا للرفاهية, فالاقتصـــاد الذي لم تتحقق ثروته أو إنتاجه رفاهية ســـواء على المستوى الفردي أو المجتمعي لايزال يتسم بالأشكال بقدر انخفاض مستوى الرفاهية المتحققة ويظل حينها البحث الاقتصـــادي منصـــب حول كيفية الوصـــول إلى تحقق تلك الرفاهية , ومن ثم فالاقتصـــاد هو علم الوصـــول إلى ذلك الجزء من الرفاهية التي تتحقق من خلال الناتج التبادلي. (البطراوي, 2017, 6) ,ومن خلال الطروحات التي ســـاقها لنا المفكرين الاقتصـــاديين عن اقتصـــاد الرفاه فإن هدف معظم اقتصـــادي الرفاهية المعاصـــرين هو تطبيق مفاهيم العدالة والحقوق والمســـاواة على مكائد الســـوق. وبهذا المعنى، فإن الأسواق "الفعالة" لا تحقق بالضرورة أعظم منفعة اجتماعية. وجادلوا نظريًا، لصالح حد أدنى أعلى للأجور , حتى لو أدى ذلك إلى تقليل فائض المنتج ,إذا كانوا يعتقدون أن الخسارة الاقتصادية التي يتكبدها أصحاب العمل ستكون أقل حدة من زيادة المنفعة التي يعاني منها العمال ذوو الأجور المنخفضة.

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

ثالثاً: المدرسة الاشتراكية واقتصاد الرفاه :

ركز المنهج الاشـتراكي على منهج اخر ليشـكل اقتصـاديات الرفاهية الجديدة فأضـافت شـرط جديد يتعلق بموضـــوع توزيع المنفعة والاهتمام بجوانب المســـاواة والقبول بهيئات معينة من الدولة تقوم بعملية التقويم, وأجهزة التخطيط وقبول أحكامها وعدها المرأة التي تعكس وجه العدالة الاجتماعية التي يطمح له المجتمع, ومن ابرز رواد هذه المدرسة كارل ماركس.

1- كارل ماركس (Karl Heinrich Marx 1818-1883)

الذي عمل على تطوير الفكر الاشـتراكي والذي عرف منهجه بالعلمية وفي المرحلة المتقدمة من الاشـتراكية والتي تزداد فيها معدلات الإنتاج بما يسـمح للتوزيع الذي يقوم على إشـباع جميع الحاجات بحيث لا يصـبح فرد افضل من اخر وتقوم على مبدأ (من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله)(البطراوي,2017, 80) . ولما كانت ملكية وسائل الإنتاج تمثل الرابط بين الإنتاج من جهة وتعويضات عناصر الإنتاج المشاركة في عملية الإنتاج من جهة أخرى , فأن شكل الملكية في النظام الاشـتراكي يقضـي باسـتحواذ الدولة على كامل الناتج المحلي الإجمالي , ومن ثم يتم توزيعه عبر برامج معدة من قبل التخطيط المركزي للدولة ومن خلاله يتم تحديد الأجور والمكافئات وكذلك الأسعار ضمن سقوف عليا ودنيا كي يتم توزيع السلع الاشتراكية على العمال حسب حاجاتهم ووفق مناهج معدة مركزيا كما ونوعا وعند عدم الكفاية تضع الدولة حدودا للاستهلاك , ومن الطبيعي ان يؤدي الاختلاف في مؤهلات العاملين إلى تفاوت دخولهم وهو امر افره النظام الاشتراكي اقتصـاديا كحافز لكنه رفضـه اجتماعيا كونه مدعاة للتمايز , الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولة من جديد لا عادة التوزيع وتقليل التفاوت(عبد,2016, 17) . وبذلك استند اقتصاد الرفاه في الفكر الاشتراكي على هيئة التخطيط المركزي , أي ان مقياس الأفضـلية يثبت من قبل هذه الهيئة بينما نظام الأسـعار يسـتعمل لتوزيع سـلع الاسـتهلاك المنتجة واعتبر الاشـتراكيون ان التخطيط هو فقط من يسـتطيع توزيع الدخل ليحقق اعظم رفاهية اجتماعية عبر تأســيس مســاواة حقيقية وان منحنيات المنفعة الحدية للدخل ســتكون ذاتها لدى كل الأفراد , وان الفروقات الموجودة في المجتمع الحالي ناتجة أســاســا من الفوارق الاجتماعية بين الطبقات (محســن,2015, 10) , وركز المنهج الاشــتراكي على دور الدولة القوي بوصــف الدولة قوة إيجابية في المجتمعات الحديثة ذات قدرة فريدة على فعل الخير(kearns,1997,12) . كما ينظر للدولة أيضــا على أنها موقع السلطة وان دورها في منح الرفاه من خلال تلبية الحاجة امر لا نزاع فيه وهذه ادنى وظيفة للدولة, فدورها يقدم رفاه اكثر شــمولية من خلال إعادة التوزيع خصــوصــا في ما يتعلق بالموارد المادية وذلك لتصـحيح أوجه عدم المسـاواة التي يولدها السـوق , وتمتد أشـكال التدخل اللازمة عبر السـياسـات العامة الاقتصادية والاجتماعية (Deakin,1944,10) كما ان للدولة دورها الإيجابي , يكون للفرد دور يسهم قدر المستطاع وسيوزع الناتج على قدر الإسهام , وتوزيع الدخل بطريقة اكثر عدالة منها في الرأسمالية, وان في

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

ظل غياب الســـوق يكون التخطيط المركزي هو المحاولة للأخذ في الاعتبار المنافع والتكاليف الاجتماعية وذلك بإدارة وتخصـيص الموارد بكفاءة وكذلك الأخذ بمبدأ تخطيط الموازنات العينية حيث تحدد قائمة السلع والخدمات التي يجب انتاقها في فترة الخطة وتحديد المدخلات الضـــرورية لا نتاج وحدة واحدة والهدف هو تعظيم مستوى الإنتاج في ظل قيود المدخلات المحددة والغرض هو إيجاد التوازن لكل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية.(امين,2014, 90)

2- نظرة تقويمية لفكرة الرفاهية عند المدرسة الاشتراكية

هدفت الاشـــتراكية إلى تحقيق الرفاه عن طريق تحقيق العدالة في المجتمع وتوفير فرص العمل لا فراده من دون اســـتغلال ويقوم على الملكية الاجتماعية لوســـائل الإنتاج, لذلك يقوم المنهج الاشـــتراكي في تحليله لاقتصـاديات الرفاهية على انعدام النظرة الفردية في التحليل وقد اعتمد هذا المنهج على فرضـين أساسـيين هما تناقص المنفعة الحدية للنقود وتماثل دوال المنفعة الحدية للأفراد ومن ثم تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع , ويستلزم تساوي دخول الأفراد أي ان المنهج الماركسي للتحليل بني على فكرة تذويب الفوارق بين الطبقات, وذلك بالتأكيد على مبدأ العدالة دون مبدأ الكفاءة من خلال تســـاوي دخول الأفراد وعلى الرغم من ان الفرضـــين منطقيان ألا انهما يتعارضـــان مع الغريزة البشـــرية اذا ينعدم الحافز الفردي الذي هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي

رابعاً : المدرسة الكنزية واقتصاد الرفاه

1- جون مينارد كنز :

انبثقت الكلاسيكية الجديدة على يد (جون مينارد كنز) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والتي أفضت إلى مفهوم الرفاهية ودولة الرفاهية وتجسدت هذه المفاهيم بعد أزمة الاقتصاد الكبرى (1929 – 1932) حيث أصبحت هناك قناعة تميل إلى الاعتقاد بان رفاهية الفرد اهم من ان تترك لعمليات قوى السـوق . واكد على ان الاقتصـاد غير قادر على تحقيق التوازن عند مسـتوى العمالة الكاملة وان وجود البطالة امر غير مســـتغرب يعود إلى نقص الطلب الفعلي ولذلك فان علاج ذلك يكون بتدخل الدولة وزيادة الأنفاق بتحقيق نوع من العجز المنظم في الميزانية بقصـــد زيادة الطلب والوصـــول إلى مســـتوى العمالة الكاملة , ووضـــع الأســـاس النظري لتدخل الدولة في الحياة الاقتصـــادية وظهور ما يعرف باقتصـاديات الرفاهية(الببلاوي, 1998, 182) . والذي بها ركز على الدعم الحكومي من خلال اعتماد الدولة على الضـرائب التصـاعدية على ان تصـاحبها إجراءات للتامين الاجتماعي والخدمات العامة مما يســاعد على إعادة توزيع الدخل لصــالح الشــرائح الفقيرة , التي حصــرها في ثلاثة اقســما تمثلت في التعويضـات العائلية على أسـاس حجم الأسـرة(التامين الاجتماعي, وبرامج المعاشـات التقاعدية, وزيادة الأنفاق الحكومي على الصـحة والتعليم والسكن)(سـامويلسـن,2006, 73) وبذلك جعل هذا الفكر للدولة دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما يعرف بدولة الرفاه.

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

وكانت الدعامتان الأساسيتان لدولة الرفاه عدم الثقة في مستوى السوق ومع الاعتماد عليه لا بد من تدخل الحكومة لتحقيق العدالة الكاملة من ناحية ومن ناحية أخرى عدم الثقة في قوة الليبرالية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي , والتأكيد على دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي , وبالتالي إصلاح الليبرالية لسياستها الاجتماعية(cristina,2001,10) وهنا جاءت الأفكار الكنزية لتؤذن بدخول الرأسمالية عهدا جديدا تمارس فيه الدولة دورا رياديا في التأثير على مسارات كل من الإنتاج والاستهلاك وتوجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة.

2- نظرة تقويمية لفكرة الرفاهية عند كنز

لم يتطرق كنز ألا إلى جانب واحد من دولة الرفاهية وهو الجانب المتعلق بتحقيق التشغيل الكامل ولم يركز في سعية على أهداف أخرى مثل الملكية العامة أو التوسع في دولة الرفاهية , وكان يسعى إلى تحقيق أهداف الاجتماعية الديمقراطية من دون تغير ملكية الصناعة, فكان العلاج الرئيسي في وصفته هو المحافظة على أجمالي الطلب عند مستوى العمالة , وبوسع الحكومات تحقيق ذلك بزيادة أو تخفيض الأنفاق على أي باب من أبواب الأنفاق كالدفاع والهياكل الأساسية المادية أو التعليم أو الصحة , والرفاهية . فلم يكن كينز مهتما بمسألة الأولويات وكان يرى ان النظام الرأسمالي أنما فشل فقط في حله لمشكلة البطالة , في حين انه حل مشكلة تخصيص الموارد وتوزيع الدخل حلا مناسبا , لذا فان كينز أشار بتعديل بسيط في النظام الرأسمالي للمحافظة على التشغيل الكامل ولم يكن يعتمد بوجود الحاجة لتغيير السمات الأخرى للرأسمالية التي لا تتعارض مع تحقيق التشغيل الكامل (شابرا, 1966, 95) .

المطلب الثالث اقتصاد الرفاه في السياسات الديمقراطية الاجتماعية

1- ماهية الديمقراطية الاجتماعية :

هي أيديولوجية تدعم التدخلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز العدالة الاجتماعية داخل نظام حكم ديمقراطي ليبرالي واقتصاد مختلط. وهي شكل من أشكال الاشتراكية التي تركز على التوفيق بين رأسمالية السوق الحرة وتدخل الدولة وإحداث تغيير تدريجي وسلمي. أي تقوم على وجوب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتعويض عن الطريقة التي تؤدي بها الرأسمالية إلى عدم المساواة في توزيع الثروة , على ان يحدث التغيير الاجتماعي من خلال عمليات تدريجية وقانونية وسلمية. ويميل الديمقراطيون الاجتماعيون إلى تفضيل المساواة في الرفاهية وتكافؤ الفرص على المساواة في النتائج. ويعني ذلك أن يتمتع كل شخص في المجتمع بمستوى معيشي أساسي, وأن يحصلوا على نفس الفرص المتاحة لبعضهم البعض (Roderick,2011,165). وتبنت بشكل عام أولا تنظيم الدولة بدلاً من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ومن ثم برامج الرعاية الاجتماعية الشاملة, فأصبحت ما بين الاشتراكية وتدخل الدولة ودولة الرفاهية كطريقة لتجنب الأزمات النموذجية للرأسمالية ولتجنب أو

منع البطالة الجماعية، دون إلغاء أسـواق عناصـر الإنتاج والملكية الخاصـة والعمل المأجور(جيدنز ,2010, 45), اذا هي مزيج من الاشتراكية والكنزية .

اذ نشـأت الديمقراطية الاجتماعية وهي تطرح نفسـها كمشـروع اجتماعي لتتجاوز تناقضـات الطروحات النظرية , وكان فردينانند لارسـال المنظر للديمقراطية الاجتماعية ركز ان الفوارق في حجم الثروات وفي الغرائز الإنسـانية تؤدي إلى عدم المسـاواة الاجتماعية, لذا لابد من تفغيل الطاقات الفردية في مجتمع تنتظم فيه الأخلاقيات المصـحوبة بالدعم عن طريق تضـامن المصـالح والمشـاركة والتبادل النفعي في عمليات التنمية (ماير, 2008, 18) , وبذلك نشـأت فكرة دولة الرفاهية من الحركات العمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر. وهم يعتقدون أن الدولة يجب أن تتدخل مباشرة داخل المجتمع من خلال توفير خدمات مجانية وشاملة مثل الصحة والتعليم ، وخاصة لتلك القطاعات الضعيفة.

2- **سياسات ومقومات للديمقراطية الاجتماعية:** تقوم الديمقراطية الاجتماعية في تعظيم اقتصاد الرفاهية على سياسات أساسية هي (Mavrozacharakis& Stylianos,2018,3)

أ- نموذج اقتصـادي مختلط واسـتراتيجية اقتصـادية كنزيه لغرض ان يكون للحكومات الدور في اسـتخدام الإنفاق الحكومي والضـرائب للحفاظ على النمو المطرد ، وانخفاض مسـتويات البطالة ، ومنع التقلبات الكبيرة في السوق.

ب- عدالة اجتماعية تقوم بأعاده توزيع الثروة

ت-التماسـك الاجتماعي اللتان يسـهمان بقيام دولة الرفاه (ديمقراطية ليبرالية) التي يتم تمويلها من خلال الضرائب التصاعدية.

وتقوم الديمقراطية الاجتماعية في تحقيقها للرفاه على قيم أسـاسـية هي (الحرية والعدالة والتضـامن) وكل واحدة منها تمثل شرطا أساسيا متبادلا للأخرى وتدعم الواحدة منها الأخرى وتحددها بنفس الوتيرة وان هذه القيم تسـترشـد بثلاث مبادئ اذا ما أرادت تحقيقها هي (النمو الاقتصـادي , والاسـتدامة, والتسـوية الاجتماعية) ,وعلى ان تراعي هذه المبادئ على قدر متسـاو من الأهمية وعلى ان تنطلق هذه المبادئ أولا من نمو اقتصـادي وبالتالي إلى تقدم مسـتدام متجها نحو تحقيق الرفاه العام عن طريق تحقيق التسوية الاجتماعية التي تعد مقياسا لتقييم السياسة الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية (فاوت ,2013, 61), أما بالنسبة لمقوماتها , هي تأمين الاستقرار والقدرة على تصريف الأعمال للدولة الرفاه التي لاتألو جهدا في حماية الحقوق الأساسية لمواطنيها بشكل فعال وذلك من خلال تقديم المعونات الاجتماعية وتأمين الاسـتقلالية الاجتماعية وتنفيذ قوانين العمل ويكون ذلك من خلال تأمين المتطلبات الاجتماعية للعيش الكريم مع توفير التثقيف والتعليم والرعاية الصـحية والقيام بالإجراءات الوقائية في مجال العمل, إضـافة إلى تنظيم عمليات السـوق الرأسـمالية, كما تقوم الدولة بتوزيع موارد المواطنين السـياسـية بشـكل متكافئ , و تتطلب الديمقراطية الاجتماعية تشـاركية على نحو فاعل من الأداء في

جميع الأنظمة المجتمعية الفرعية, وعلى ان يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً من خلال التدخل الشعبي النشط ليكتسب المواطنين الصلاحيات للتصرف بأسلوب مميز مما يمكنهم من القيام بدورهم كمواطنين, وعلى ان يكون مشـــاركة قوية لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني لغرض انتتاج الأمن الاجتماعي والعمل الخيري والوصول فيما بعد للرفاه المجتمع ويولد ذلك بقياس الرخاء الاقتصادي , أي ان الصـــيغة المعبرة للديمقراطية الاجتماعية (اكثر من الســـوق بقدر المســـتطاع ومن التخطيط بقدر الضـرورة) وبذلك ربطت ديناميكية السـوق بإصـلاح اجتماعي وتجديد مجتمعي, ليتسـنى بهذه الطريقة ليكون النمو الاقتصادي والرخاء في متناول فئات الشعب كافة بشكل انتظامي وذلك على أساس التفاعل الإيجابي المتبادل ما بين اقتصـاد السـوق والتألف الاجتماعي من ناحية أخرى, ويكون ذلك من خلال تنظيم ضبط اقتصاد السوق وتفعيل الدولة لمكانتها بتحقيق نمو اقتصادي مستقر ومعدل من مستويات التشـغيل خلال تبنيها سـياسـة من أربعة محاور ,أولا سـياسـية ملائمة للموازنة العامة والفوائد البنكية , ومن ثم سوق اجتماعي ينطوي على التنافس وحرية التعبير والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من ناحية , وعلى تسوية اجتماعية وضمان اجتماعي وضرائب تصاعدية من ناحية أخرى , وأخيرا اتساع دائرة تدخل الدولة لغرض تحريك الاقتصاد , وبذلك تمكنت الديمقراطية الاجتماعية من جمع النمو الاقتصادي وانتعاش سوق العمل مع توسيع دور الدولة الاجتماعية (فاوت, 2013, 30–31) وتحقيق دولة الرفاه , والتي اسـتطاعت العديد من الدول بتطبيقها لسـياسـية الديمقراطية الاجتماعية ان تعتلي سـلم اقتصـاد الرفاه وتعظمه ومنها الدول الإسـكندنافية التي اسـتطاعت ان تحتل خلال عدة سـنوات متعاقبة درجات متقدمة جدا في تحقيقها للرفاهية وفي مؤشـــر التقدم الاجتماعي لا نها لم تكافح الفقر فحســـب ، بل اشـتملت على الفئات من الطبقة المتوسـطة وحمايتها وتغطيتها على نطاق واسـع. مما ولد اسـتعداد لدى المواطنين لدفع تكاليف الحفاظ على دولة الرفاهية عندما شـــعروا أنهم يتمتعون بخدماتهم الفعالة وعندما شـــاهدوا نتائج واضـــحة للمجتمع ككل. اذا نفذت دولة الرفاهية اســتراتيجية تركز على تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة ، وخفض التكاليف الإدارية ، وتكلفة الشـــراء ، وتكلفة الفســـاد ، والتكلفة الناتجة عن توحيد النقابات العمالية ومجموعات المصـــالح في جميع أنحاء النطاق القانوني الهرمي. إضـــافة إلى ســـياســـية الدولة النشـــطة اتجاه تنظيم الأســـواق (Mavrozacharakis& Stylianos,2018,3) .

الاستنتاجات

اختلفت المدارس الاقتصـــادية في طريقة تحقيق الرفاه وتعظيمه ,ألا ان رغم هذه الاختلافات في الطروحات فإن الهدف الذي سـعى له معظم الاقتصـاديين هو الوصـول إلى الرفاه وتحقيقه , وركز معظم اقتصـادي الرفاه المعاصرين على ان الأسواق الفعالة لا تحقق بالضرورة أعظم منفعة اجتماعية. ، فإن الأسواق ليست قادرة على التنظيم الذاتي ولكنها تتطلب الدور التنظيمي للدولة. وان الأيديولوجية المختلطة هي ســـبيل

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

الوصـول وتعظيم الرفاه كالديمقراطية الاجتماعية التي قامت على سـياسـة إصـلاح جديدة وتحول وطفرة متمحورة حول الإنسـان في المؤسـسـات القائمة. وتضـمنت أهدافًا محددة وقابلة للقياس ، مثل التوزيع العادل للدخل والثروة .وبذلك تفردت الديمقراطية الاجتماعية بالوصـــول وتحقيق مجتمع الرفاهية من خلال دور الدولة وسياستها الفاعلة ,بإدارة وتقديم خدمات الرفاهية بشكل افضـل, وان هذا التحول هو أجراء يتناسـب مع عملية تعميق الديمقراطية وتعزيزها على مسـتوى القاعدة, كما إن مفهوم الرفاهية لها علاقة بمفهوم الرخاء بمعنى غنى الدولة وثراءها , وان هذا الثراء يتأتى من خلال النمو الاقتصـادي والتي هي من مقومات الرفاه وتعظيمه, لذلك فان انعدام العدالة الاجتماعية أو التوزيع العادل للثروة يســبب التفاوت الحاد في مســتوى المعيشـة , اذا يتمتع القلة فيها بالرفاهية على حسـاب باقي افردا المجتمع, وهذا هو ضـياع لاقتصـاد الرفاه وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ,وهذا ما جاءت به اغلب الطروحات الاقتصـــادية في تغيب عدالة التوزيع باعتبار السـوق هو المنظم لكل ذلك, على العكس من السـياسـية الديمقراطية الاجتماعية التي أعطت الدور البارز للضرائب التصاعدية من اجل إعادة التوزيع وتحقيق الرفاهية

التوصيات

1- يقع على الدولة الدور الأكبر في أحداث اقتصـــاد الرفاه وتعظيمه وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية, اذ يتعين على الدولة النشطة التفاوض بشأن شروط المنافسة الفعالة لشركات القطاع الخاص والاستجابة لإنشاء سياسة ضريبية فعالة ومتناسبة ومنصفة

2- يمكن للدولة أيضًـا أن تلعب دورًا نشـطًا في العملية الاقتصـادية من خلال إنشـاء إطار من الحوافز والعقوبات التي ستنظم ظروف المنافسة واتجاهات السوق المستقبلية. ومن الأمثلة على ذلك توسيع الخدمات عالية الجودة ، لا سيما في القطاعات الخدمية الأساسية

3- تقوم الديمقراطيـة الاجتمـاعيـة على تدابير قيمـة تحتـاج إلى تحـديـث وتكييف مع بيـانـات موارد الميزانية المحدودة من أجل الحفاظ على توجه القيمة الأســاســي للإصــلاح التدريجي القائم على الحقوق الاجتماعي

4- ينبغي على الحكومات والمؤسسات في جميع دول العالم ان تبني طرق جديدة في التفكير والمشاركة بفاعلية في ابتكار أنظمة من شأنها تحقيق تقدم حقيقي نحو عالم اكثر رفاه وازدهار

5- الوصـــول لاقتصـــاد الرفاه يحتاج من الدولة ان تحقق تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل وتوفير حقوق أفراد المجتمع ابتداء من ابسط مقومات الرفاه.

6- :ان تسـتلهم الدول النامية التجارب التاريخية والتطورات المعاصـرة ,للأمم المتقدمة في مجال أنظمة الرفاهية , لترتقي إلى مصـــاف الدول المتقدمة خلال فترة وجيزة من اجل تحقيق رفاهية شـــعوبها وسعادتهم ,وتقديم خدمات الرفاهية إلى شعوبها

المصادر

أولا: المصادر العربية

أ- **الكتب**

1- اولريش ، شيفز,(2010), انهيار الرأسمالية : أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود :ترجمة عدنان عباس علي ، إصدارات دار المعرفة الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ,471.

2- امين, عويسي, (2014), النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والإفرازات) , دار أحياء النشر الرقمي , مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية,493.

3- البطراوي ، ثامر, (2017). أبحاث في اقتصاد السياسي ، النظرية الاقتصادية الكلية عرض و مناقشة , ط2 , دار بيبول ، الإسكندرية ، مصر ، 504 .

4- الببلاوي ، حازم , (1995). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1, دار الشروق، القاهرة ، 188.

5- الصدر, محمد باقر ،(2004). فلسفتنا ،ط3, دار الكتب الإسلامية ، 464 .

6- الطويل، توفيق, (2017).مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، ط1, مكتبه النهضة المصرية، القاهرة , 336.

7- العوران, احمد فراس ، (2014). اقتصاد الأمن الاجتماعي التحدي و الاستجابة ،ط1, المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الأردن ، عمان ، 383.

8- الموسوي, عبد الوهاب محمد جواد ، (2016). الليبرالية و الأزمات ، دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة ، ط1, مكتبه اليازوري .427

9- المصري , رفيق يونس,(2012). المذاهب الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي , دار القاسم , دمشق,223.

10- بالتر, أيمون,(2017), آدم سمث ، مقدمة موجزه , ت علي الحارس ، مراجعة ايمان عبد الغني , ط1, مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة, 114.

11- بيضون , توفيق سعيد ,(1994). الاقتصاد السياسي الحديث, ط3, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, لبنان,314.

12- جالبرت , جون كينث,(2008), تاريخ الفكر الاقتصادي , الماضي صورة الحاضر ,ط4, ت. احمد فؤاد بليخ, سلسلة عالم المعرفة , العدد 261, الكويت . 364.

13- جيدنز, أنتوني (2012). الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،234.

14- حنان , شطيبي ،(2008). مقياس مدخل الاقتصاد ، ط1, وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، قسم علم التسيير ,94.

15- سامو يلسن , بول أ و ونورد هاوس ويليام , (2006),علم الاقتصاد,ترجمة هشام عبدالله , ط1, مكتبة لبنان, لبنان,805.

16- سن, امارتيا ،(2010). فكرة العدالة ، ت مازن جندلي , الدار العربية للعلوم ، ص 390.

17- سيمون فاوت (2013), الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية, مؤسسة ايبرت فريش, عمان , الأردن, 150.

18- عبد ربه, رائد محمد ,(2013),الاقتصاد السياسي , ط1, الجنادرية للنشر والتوزيع , عمان, الاردن ,250.

19- دالي, ماري , (2015), الرفاه ، ترجمة عمر سليم التل ،ط1, المركز العربي للأبحاث ، 246.

20- شابرا,محمد عمر (1966), الإسلام والتحدي الاقتصادي, ت. محمد زهير السمهوري, المعهد العالمي للفكر الإسلامي , سلسلة إسلامية المعرفة 14, عمان,489.

21- شيحة, مصطفى رشدي,(1983). محاضرات في الاقتصاد العام المالية العامة, ط1, بيروت , الدار الجامعية ,176

ماير , توماس,(2008). مستقبل الديمقراطية الاجتماعية, ط1, مؤسسة فريدريش ايبرت, المطبعة الاقتصادية , الأردن , عمان, 224.

22- ميل , جون ستيوارت ،(2019) , عن الحرية ، ط1, ت ميثم كامل الزبيدي ، منتدى مكتبه الإسكندرية,140.

23- منتصر ،امين عبد العزيز ,(1988) . المفهوم الإسلامي و اقتصاديات الرفاهية ، ط1, مكة المكرمة، السعودية : جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، 265.

ب-الدوريات

1- السامرائي, حسن ثامر زنزل,(2012). تحليل اقتصادي وقياسي لاستخدام نموذج باريتو لتعظيم الرفاهة الاقتصادية من خلال معياري التخصص الأمثل للموارد وتحديد الهيكل الأمثل للإنتاج لمنتجين الذرة والقمح في محافظة صلاح الدين, مجلة الزراعة العراقية البحثية , مجلد 71 , عدد 7 , ص 791-222

2- الخاقاني, نوري, (2017). تاريخ الفكر الاقتصادي , محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه للعام الدراسي 2016-2017 لمادة الفكر الاقتصادي, جامعة الكوفة, كلية الإدارة والاقتصاد, قسم الاقتصاد.

3- بله, الأمام طيب الأسماء حمد ,(2019). الرفاهية الاقتصادية بين تنظير الاقتصاد الوضعي ومبادئ الاقتصاد الإسلامي, مجلة اقتصاد المال والأعمال , المجلد 3, ص586-608.

4- دحمان, بن عبد الفتاح, (2001). محاضرات في الاقتصاد الجزئي, جامعة ادرار, الجزائر.

5- كاظم,عمار مجيد,(2018). الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاقتصادي الاسلامي النرويج حالة مقاربة مع اشارة خاصة للعراق بعد عام 2003,الجامعة المستنصرية, كلية الادارة والاقتصاد,العدد 117,ص30-64

6- عبد ,حميد عبيد وأخرون, (2016).إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بابل .ص ص1-31

7- عوده, بشير هادي, (2004). الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس, دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختارة, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد الرابع, العدد 14 . ص ص65-92

8- خطاب , عبدالله شحاتة,(1998). دور الدولة و النظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة المصرية , شركات التنمية للبحوث و الاستشارات ، جامعة القاهرة .ص1-21

9- مريم , بوشوشة, (2016). مقاربة نظرية حول تطور مفهوم الفقر من أدم سمث إلى أمارتيا سن , كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قسطنطينية, الجزائر , مجلة الإنسانية , العدد 46 , المجلد 27 , ص ص7-22

ENGLISH REFERENCES

1. Aronsson, K Thomas & kari Gustaf, (2007), *Lofgren welfare theory: History and modern results*, Department of Economics, Umea university, SE – 901 87 Umeå, sweden. pp1-66
2. Besley, Timothy, (2002). *Welfare economic and public choice*, London school of economic and political science. pp1-10
3. Barry, Norman, (1999), *welfare*, Second edition, Buchingham : open University Press, p155
4. Caglia, Alessandro Ran, (2015). T*he wealth of ideas: A History of Economic Thought*, Cambridge University press, New York, P 379 .
5. Cropsey, Joseph (1995). *What is welfare economics*, journal jstor, university of Chicago press vol65, no 2, p116-125.
6. Cristina, Maria,(2001). *Marcuzzo Keynes and the welfare state*, translated by Michal Pehr, Department of Economic Sciences, Sapienza University of Rome, P 23-45
7. Chipman, John S., and James C. Moore (1987). The New Welfare Economics 1939-1974, *International Economic Review*, 19(3), pp. 547-584.
8. Deakin, Nicholas, (1994). *The Politics of Welfare continuities and change*, 2nd ed New York; London : Harvester Wheatsheaf, 268.
9. G Medema, Steven and Warren J. Samuels, (2013), *The History of Economic Thought*, 2nd Edition, London, p784.
10. Hart, H.L.A, (2007). Between utility and Right, *JSTOR*, Vol. 79, No. 5, University College, Oxford, PP828-846
11. Jean-Pierre Potier, (2011). The Socialism of Léon Walras; *Économie politique* Volume 51, Issue 3, p 33 - 49,
12. Kearns, K .(1997). *Social Democratic Perspectives on the welfare stating, social policy : A conceptual and theoretical introduction*, London, Oxford University Press, P43-60
13. Mavrozacharakis, Emmanouil and Stylianos Ioannis Tzagkarakis, (2018). Modern Welfare State and Social Democracy: Interdependence and Policy Importance, *pen Access Library Journal*, Volume 5, 440 e4406, p1-40
14. O'Connell, John F. (1982) *Welfare Economic Theory*, Auburn House Publishing, Boston, 219

15. Tusseau, Guillaume,(2014). Democracy and Information: The Perspective of Jeremy Bentham's Political Panoptism, *journal HAL*, PP 1-21
16. Laponce, J.A, (2009), *Vilfredo, Pareto Manual of Political economy*, Translated by Ann .s. schwier, Cambridge University Press, 504

INTERNET

1. Roderick D. (2011) *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the Global Economy*. Norton, New York, 165. https://doi.org/10.1355/ae28-3k
2. Emmanouil Mavrozacharakis, Stylianos Ioannis Tzagkarakis,(2018). Modern Welfare State and Social Democracy: Interdependence and Policy Importance, *Open Access Library Journal*, Vol.5 No.3, https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=83046.

3. عبد الهادي, مجدي,(2013). فلسفة الفريد مارشال الاجتماعية, ابحاث يسارية واشتراكية وشيوعية, الحوار المتمدن. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=383488